

Distr.: General
21 July 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 9 من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب:

متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

التمكين الاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي*

موجز

تتضمن هذه الوثيقة تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن دورته الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين، وقد أعد عملاً بقرارات مجلس حقوق الإنسان 14/9 و28/18 و25/27 و23/36 و24/45.

وقد أجرى الفريق العامل مناقشات خاصة خلال دورته الحادية والثلاثين المعقودة في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022 في جنيف. ورُكِّز الفريق العامل، في دورته الثانية والثلاثين، المعقودة في جنيف في الفترة من 1 إلى 5 أيار/مايو 2023، على الموضوع المعنون "التمكين الاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي". وعقد الفريق العامل أيضاً حدثاً خاصاً في 4 أيار/مايو 2023 بعنوان "شخصيات ديربان الأسطورية تسطر تاريخ ديربان".

وخلص الفريق العامل إلى أن عدم المساواة العرقية والتمييز العنصري بأشكالهما المتعددة والمتنوعة يؤججان الفقر وعدم المساواة الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف للمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم. وقدم الفريق العامل عدة توصيات لمعالجة هذه الشواغل، أهمها توفير الموارد المناسبة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، والدعوة إلى عقد ثانٍ للمنحدرين من أصل أفريقي، والالتزام بوضع الصيغة النهائية للإعلان المتعلق بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

* يُعمَّم مرفق هذا التقرير بالصيغة التي ورد بها، وباللغة التي قُدِّم بها فقط.



أولاً - مقدمة

- 1- يُقدّم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان وفقاً لقراراته 14/9 و 28/18 و 25/27 و 23/36 و 24/45، التي طلب فيها المجلس إلى الفريق العامل أن يقدم تقريراً سنوياً عن جميع الأنشطة المتصلة بولايته. ويركّز التقرير أساساً على مداوات الفريق العامل في دورته الثانية والثلاثين.
- 2- وعقد فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي دورته الحادية والثلاثين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022، ودورته الثانية والثلاثين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 1 إلى 5 أيار/مايو 2023. وشارك في الدورة الثانية والثلاثين ممثلو الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن أعضاء حلقات النقاش المدعويين (انظر المرفق). وعُقدت الدورة بالحضور الشخصي والافتراضي، وثبتت أيضاً على شبكة الإنترنت وسُجّلت.

ثانياً - تنظيم أعمال الدورة الثانية والثلاثين

ألف - افتتاح الدورة

- 3- رحّب الرئيس بالإجابة لفرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في بيانه الافتتاحي، بعقد الدورة الثانية والثلاثين للفريق العامل حول موضوع التمكين الاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي. ودعا الدول إلى سن سياسات عملية المنحى لمكافحة استمرار التمييز العنصري، مشيراً إلى أن المفوض السامي لحقوق الإنسان دعا، في تحديته العالمي المقدم إلى الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، إلى إيجاد حلول لمظاهر التمييز العنصري تكون متجذرة في عالمية الحقوق. وشدّد على أهمية مراعاة الاقتصاد لحقوق الإنسان في ضمان اتخاذ إجراءات بشأن العدالة التعويضية والتمكين الاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي. وأشار إلى أن التمكين الاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي لا يتطلب إدماجهم في جميع مجالات الحياة فحسب، بل يتطلب أيضاً مشاركتهم المباشرة والنشطة. واختتم كلمته بالإشارة إلى أنه على الرغم من أن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي سينتهي في عام 2024، لا يزال يتعين تنفيذ قدر هائل من برنامج أنشطة العقد. ومن ثم، فقد كرر النداء الذي وجهه المفوض السامي إلى الدول الأعضاء للنظر في تنفيذ تلك الأنشطة.

- 4- وألقى اللورد وولي، مدير كلية هومرتون بجامعة كامبريدج، الكلمة الرئيسية. وأشار إلى وفاة جورج فلويد وجائحة كوفيد-19 بوصفهما محفّزين لتفكيك العنصرية الهيكلية والنظمية والمؤسسية. وتحدث عن التقدم المُحرز على الصعيد العالمي، ولكنه أكد مجدداً على المخاطر التي تواجه السعي إلى تحقيق المساواة العرقية، ليس أقلها المخاطر الناجمة عن المنحدرين من أصل أفريقي غير المتأثرين بتدهور حالة المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك التراجع عن الالتزامات السابقة. وأعرب اللورد وولي عن خيبة أمله إزاء استجابة حكومة بلده للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بالتفاوتات العرقية والإثنية فيما يتعلق بالتفاوتات العرقية والإثنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وتحدث عن سبل الخروج من الفقر والحرمان بالنسبة إلى المنحدرين من أصل أفريقي، ودعا الحلفاء من جميع الأعراق إلى الانضمام إلى النضال ضد العنصرية.

باء - انتخاب الرئيس

- 5- انتُخبت باربرا غ. رينولدز رئيسة للفريق العامل.

6- ورحبت الرئيسة المنتهية ولايتها، كاثرين ناماكولا، بالسيدة رينولدز بصفتها الرئيسة الجديدة للفريق العامل. وشكرت السيدة رينولدز السيدة ناماكولا على الإنجازات التي حققتها خلال فترة رئاستها، ورحبت بالعضوة الجديدة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بينا دي كوستا، وتمنّت لها التوفيق في فترة ولايتها.

جيم - تنظيم الأعمال

7- أقر الفريق العامل جدول أعماله وبرنامج عمله لدورته الثانية والثلاثين.

ثالثاً - أنشطة الفريق العامل (تموز/يوليه 2022 - تموز/يوليه 2023)

8- أبلغت الرئيسة المشاركين بأن الفريق العامل قدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والخمسين تقريره السنوي عن الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي⁽¹⁾، وتقريرين عن الزيارتين الرسميتين اللتين قام بهما إلى البرتغال⁽²⁾ وسويسرا⁽³⁾. وشارك أيضاً في جلسة تحاور بناءة مع الدول الأعضاء خلال دورة المجلس تلك. كما قدم الفريق العامل تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، وشارك في جلسة تحاور مع اللجنة الثالثة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

9- وعقد الفريق العامل، في دورته الحادية والثلاثين، جلسات مغلقة نظر خلالها في المسائل الداخلية، بما في ذلك الأعمال المقبلة والزيارات القطرية والبلاغات، وأجرى مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو الحكومات والمجتمع المدني ومفوضية حقوق الإنسان. وعقد الفريق العامل اجتماعين بالحضور الشخصي والافتراضي: أحدهما مع المجتمع المدني والآخر اجتماع رفيع المستوى مع الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي والمجموعة الأفريقية. واتخذ الفريق العامل عدة قرارات أثناء الدورة، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا المعروضة عليه وجدول أعمال دورته الثانية والثلاثين. ووضع إطاراً لإعداد تقريره الاستعراضي عن فترة العشرين عاماً، الذي طلبه مجلس حقوق الإنسان في قراره 32/51.

10- وأجرى الفريق العامل زيارة إلى أستراليا في الفترة من 12 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2022، وأصدر بياناً إعلامياً في نهاية زيارته يتضمن نتائجها الأولية. وأجرى أيضاً زيارة إلى المملكة المتحدة في الفترة من 18 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2023، وعقد مؤتمراً صحفياً بعد ذلك. وشكرت الرئيسة حكومتي أستراليا والمملكة المتحدة على تعاونهما مع الفريق العامل وتيسير الزيارتين.

11- وواصل الفريق العامل المشاركة بنشاط في المناسبات والتفاعل مع المجتمع المدني ومساعدة أصحاب المصلحة على تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022، شاركت السيدة رينولدز بصفتها مقررّة في اجتماع إقليمي للشرق الأوسط للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي نظّمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف. وشارك عضو الفريق العامل، سوشيل راج، في حلقة نقاش بشأن التنمية. وفي عام 2022، اغتتم الفريق العامل الفرص السانحة لزيادة الوعي والدعوة إلى تنفيذ أنشطة العقد، بما في ذلك أثناء الزيارات القطرية. وطوال العام، واصل الفريق العامل الترويج للأنشطة الرامية إلى مساعدة أصحاب المصلحة على تنفيذ برنامج أنشطة العقد واستمر في المشاركة في تلك الأنشطة بفاعلية على الصعيد الوطني، وفقاً لركائز العقد الثلاث: الاعتراف والعدالة والتنمية. وقدم الفريق العامل ورقة معلومات إلى دورة الفريق العامل الحكومي

(1) A/HRC/51/54.

(2) A/HRC/51/54/Add.2.

(3) A/HRC/51/54/Add.1.

الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2022 في جنيف حول مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام، وشاركت السيدة ناماكولا في تلك الدورة. والفريق العامل على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة في هذا المسعى الهام.

12- وتعاون الفريق العامل بنشاط مع الدول الأعضاء من خلال إجراءاته المتعلقة بالبلاغات. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل الفريق العامل 13 بلاغاً بشأن ادعاءات تتعلق بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان إلى إسبانيا، وتونس، والبرازيل، وغيانا، وكولومبيا، والمغرب، وموريشيوس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وإلى شركات تويتر، وغوغل، وفيسبوك، وأبل. وأدرجت البلاغات والردود الواردة في تقارير البلاغات المشتركة المقدمة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى مجلس حقوق الإنسان⁽⁴⁾. كما أصدر الفريق العامل 18 نشرة وبياناً إعلامياً، وتفاعل من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وحثّ الدول على ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المنحدرون من أصل أفريقي، ووضع حد للعنصرية الهيكلية.

13- وواصل الفريق العامل عمله مع المؤسسات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز حماية حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي. وأجرى زيارتين تقنيتين، إحداهما إلى أوروغواي (مونتيفيديو) في الفترة من 21 إلى 24 آذار/مارس 2023، والأخرى إلى المكسيك (مكسيكو، وغيريرو، وأكابولكو) في الفترة من 27 إلى 30 آذار/مارس 2023. وكانت هاتان الزيارتان في إطار الأنشطة المنوطة بالفريق العامل⁽⁵⁾، وأجريتاً بدعوة واستضافة من مكتب المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في أوروغواي، ومكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في المكسيك، بدعم من المكتب القطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وكان الغرض من ذلك هو المساهمة في قدرات وكالات الأمم المتحدة، وعملها في مجال الدعوة، وتنفيذ التوصيات السابقة الواردة في التقارير الصادرة عن مختلف ولايات حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي. وخلال الزيارتين، شارك الفريق العامل في حدث عُقد في 21 آذار/مارس في مونتيفيديو، وألقى محاضرات وعقد اجتماعات للدعوة إلى زيادة التركيز على السكان المنحدرين من أصل أفريقي في البرمجة الإنمائية، وقدم المساعدة التقنية بشأن نهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من حيث صلتها بالأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. وقدم الفريق أيضاً الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية بشأن استراتيجيات تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي وبرنامج أنشطته على الصعيدين الوطني والمحلي.

14- وفي الفترة من 17 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022، شاركت رئيسة الفريق العامل، السيدة ناماكولا، والعضوة السيدة إكيودوكو، في الدورة العادية الثالثة والسبعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بما في ذلك المنتديات التي عقدتها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قبل الدورة. وشاركتا، إلى جانب غيرهما من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، في سياق الذكرى السنوية العاشرة لخارطة طريق أديس أبابا 2012-2022 لوضع رؤية للعقد المقبل. ونظّم الفريق العامل حلقة نقاش بشأن المنحدرين من أصل أفريقي خلال منتدى المنظمات غير الحكومية، وعقد ونظّم حدثاً جانبياً بشأن خطة تعويضات أفريقيا خلال الدورة. وعقد الفريق العامل أيضاً اجتماعات مع رئيس

(4) A/HRC/52/3 و A/HRC/53/3.

(5) يقوم الفريق العامل، وفقاً لولايته، بالاتصال بالمؤسسات المالية والإنمائية والبرامج التشغيلية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بغية المساهمة في البرامج الإنمائية الموجهة إلى المنحدرين من أصل أفريقي، فضلاً عن تدابير واستراتيجيات العمل الإيجابي في إطار حقوق الإنسان.

اللجنة ونائبة وأعضاء اللجنة لمناقشة حالة حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي، والأفارقة في الشتات، والدعوة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لحماية حقوقهم الإنسانية. وطلب الفريق العامل تحديداً إلى اللجنة أن تدرج حالة حقوق الإنسان في الشتات الأفريقي كبند دائم في جدول أعمال دورات اللجنة. ووعده أعضاء اللجنة بزيادة تركيزهم على الشتات. وأدلت رئيسة الفريق العامل ببيان خلال اجتماع اللجنة في إطار البند 4 من جدول الأعمال، حالة حقوق الإنسان في أفريقيا، وقدمت مشروع قرار بشأن المنحدرين من أصل أفريقي والأفارقة في الشتات لكي تنظر فيه اللجنة. وقدمت نائبة رئيس اللجنة القرار لكي تعتمده اللجنة. ويفخر أعضاء الفريق العامل بمساهماتهم ويرحبون باعتماد القرار بشأن "خطة تعويضات أفريقيا وحقوق الإنسان للأفارقة في الشتات والمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم"⁽⁶⁾.

15- وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، التقت نائبة رئيسة الفريق العامل، السيدة رينولدز، بالمقررة المعنية بحقوق الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ومناهضة التمييز العنصري وفريقها في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في واشنطن العاصمة، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك واستراتيجيات معالجتها.

16- وشارك الفريق العامل أيضاً في الدورتين الأولى والثانية وبعض الأحداث الجانبية للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، اللتين عُقدتا في الفترة من 5 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2022 ومن 30 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023 على التوالي. وشارك الفريق العامل أيضاً في اجتماعات تنسيقية مع المنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي، والآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالتهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون، والفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، واللجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكملية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وفريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري لاستكشاف سبل تعزيز التعاون بين آليات مكافحة التمييز العنصري بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا الصدد، قدم الفريق العامل ورقة معلومات إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري في دورتها 107 المعقودة في 23 آب/أغسطس 2022 للنظر فيها أثناء المناقشة المواضيعية تحضيراً لتوصيتها العامة رقم 37 بشأن التمييز العنصري والحق في الصحة بموجب المادة 5(هـ)4، من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

17- ومن بين الأنشطة الأخرى التي اضطلع بها أعضاء الفريق العامل، شاركت السيدة ناماكولا في مهرجان النساء اللاتينيات في البرازيل للاحتفال باليوم الدولي للمرأة الأمريكية اللاتينية والكاريبية من أصل أفريقي وفي الشتات (تموز/يوليه 2022)؛ وفي الجمعية الحادية عشرة لمجلس الكنائس العالمي (أيلول/سبتمبر 2022)؛ وفي حلقة دراسية شبكية ليوم أفريقيا عقدها مجلس الكنائس العالمي حول استكشاف العلاقة بين العنصرية وكره الأجانب ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وبروتوكول حرية التنقل (أيار/مايو 2023)؛ وفي حلقة دراسية شبكية عقدها مؤسسة (Emergent Justice Collective) حول استعادة تدوين الجريمة الدولية لتجارة الرقيق (أيار/مايو 2023). وشاركت السيدة رينولدز في حلقة من سلسلة البث الصوتي التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن خطاب الكراهية وأثره على حقوق الطفل؛ وفي رسالة بالفيديو موجهة إلى مكاتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناسبة اليوم الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي؛ وفي حلقة نقاش بشأن الإنصاف

الرقمي، وهي حلقة جانبية نظمتها مبادرة دانيال خلال الدورة الثانية للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي (حزيران/يونيه 2023). وقدمت ورقة بعنوان "ربط الماضي بالمستقبل - الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي" في الدورة الأولى للمنتدى الدائم (كانون الأول/ديسمبر 2022)؛ وورقة حول الهجرة عبر الوطنية في الدورة الثانية للمنتدى الدائم (حزيران/يونيه 2023). وشاركت السيدة رينولدز أيضاً في المنتدى السنوي العاشر المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (كانون الأول/ديسمبر 2021)، وفي اجتماع لفريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان (أب/أغسطس 2022). وشاركت أيضاً في مشاورات مع منظمات المجتمع المدني في كارتاخينا، كولومبيا (أيلول/سبتمبر 2022). وشاركت السيدة داي في الدورتين الأولى والثانية للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي؛ وفي ندوة عن الهيكل العالمي لمناهضة العنصرية في إطار حدث للأمم المتحدة حول موضوع "هل يمكن للأمم المتحدة أن تنهي العنصرية؟" نظمتها غاي ماكدوغال، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري، في كلية فورد هام للحقوق، نيويورك، وكان من بين المشاركين الآخرين في الندوة رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري، ورئيسة الآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالنهوض بالعدالة والمساواة العريقتين في سياق إنفاذ القانون، وعضوان في المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، والمقررة الخاصة المعنية بالعنصرية. وحضرت الندوة أيضاً رئيسة فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، ورئيس اللجنة المختصة المعنية بوضع المعايير التكميلية. وشاركت السيدة داي أيضاً في حدث نظّمته لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية حول موضوع "العدالة للجميع: العمل العالمي لمكافحة التمييز وعدم المساواة في نظم العدالة الجنائية" (أيار/مايو 2023)؛ وفي اجتماعات العدل المناخي وجبر الأضرار التي عقبتها مؤسستا Taproot Earth/Taproot Noire في كابو فيردي (نيسان/أبريل 2023)؛ وفي مناقشة "في دائرة الضوء" عبر البث الصوتي بعنوان "الاعتراف بالجرح الأخلاقي للعبودية" (أب/أغسطس 2022)، ومناقشة "الحرية والكرامة والعدالة" عبر البث الصوتي بعنوان "التغلب على أعداء المساواة"؛ وفي حلقات دراسية عقدها معهد جامعة بيرغن عن العرق والأعمال التجارية وحقوق الإنسان (تشرين الثاني/نوفمبر 2022)؛ وفي حدث عقده مؤسسة حقوق الطفل، و JMACforFamilies، والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية بشأن موضوع "التعافي من الصدمات التاريخية: الدور الحيوي لسلامة الأسرة في استعادة الصحة والعافية للمنحدرين من أصل أفريقي". وفي أسبوع الأمم المتحدة، ألقت السيدة داي الكلمة الرئيسية في الأحداث التي عُقدت في كلية أوكسيدنتال في لوس أنجلوس (شباط/فبراير 2023). وشاركت في حدث عن موضوع حقوق الإنسان والعنصرية البيئية والعدل المناخي عقده جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، معهد Promise (آذار/مارس 2023)؛ وفي حلقة دراسية عن موضوع "التمييز العنصري: جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان" في أكاديمية حقوق الإنسان والقانون الإنساني التابعة لكلية واشنطن للقانون بالجامعة الأمريكية؛ وفي حدث افتراضي حول موضوع "ثلاث سنوات بعد وفاة جورج فلويد: هل انتهت محاسبة العنصرية العالمية؟" نظّمه مكتب الممثل الخاص للولايات المتحدة للمساواة والعدالة العريقتين (أيار/مايو 2023)؛ وفي حدث حول موضوع "سويسرا أكثر إنصافاً: ما الذي يمكن أن تفعله المنظمات؟" نظّمه مركز الكفاءة للتنوع والشمول بجامعة سانت غال (أب/أغسطس 2022)؛ وفي حدث حول موضوع "التركات المستمرة للاستعمار والتجارة في الأفارقة المستعبدين عبر المحيط الأطلسي وعبر الصحراء الكبرى" نظّمته مؤسسة Birthmark of Africa والمفوضية السامية لحقوق الإنسان (أب/أغسطس 2022). وشاركت أيضاً في اجتماع نظّمته لجنة اليونسكو العلمية الدولية بشأن مشروع "دروب المُستعبدين: المقاومة والحرية والإرث" في هاليفاكس، كندا (حزيران/يونيه 2022)؛ وفي اجتماع للفريق المرجعي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن صحيفة وقائع وفيات الأمهات؛ وفي حدث تشيخ في المنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي (تشرين الثاني/نوفمبر 2022). وساهمت السيدة داي أيضاً في التقرير الموجز لصندوق الأمم المتحدة للسكان "بكلماتنا: أصوات النساء المنحدرات من أصل أفريقي من أجل العدالة فيما

يتعلق بالمناخ والصحة الإنجابية" (كانون الأول/ديسمبر 2022)؛ ونظمت تدخلات الفريق العامل بصفتها صديق المحكمة لدى الولايات المتحدة والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ وقدمت شهادة خبرة إلى لجنة نيويورك الاستشارية للجنة الولايات المتحدة للحقوق المدنية في تحقيقها في نظام رعاية الطفل في نيويورك وتأثيره على الأطفال والأسر من السود (نيسان/أبريل 2023). وشاركت السيدة إكيودوكو في حلقة نقاش في حدث عن جبر الأضرار والتعافي من العنصرية في بيلاجيو في تموز/يوليه 2022، وفي حلقة نقاش في قمة جبر الأضرار والتعافي من العنصرية التي عُقدت في أكرا في آب/أغسطس 2022. وكانت متحدثة رئيسية في الحدث الافتراضي لمنظمة الصحة العالمية بشأن اليوم الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (آب/أغسطس 2022)؛ وبشأن دور المنظمات الدولية على المنصة الافتراضية *SDG Nugget Hour* في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وبمناسبة اليوم الدولي للمرأة في 25 آذار/مارس 2023. وكانت مديرة ومتحدثة رئيسية في مؤتمر النساء المنحدرات من أصل أفريقي في أوروبا حول موضوع "الاعتراف والعدالة والتنمية" (نيسان/أبريل 2023). وكانت متحدثة رئيسية أيضاً في حدث عُقد في 9 حزيران/يونيه 2023 في هغاري للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للاتحاد الأفريقي.

18- وتابع الفريق العامل عدة قضايا رمزية ذات صلة بولايته، وطلب في بعضها تقديم إحاطات أصدقاء المحكمة أو قَدَم بالفعل تلك الإحاطات، على سبيل المثال، في 1 آذار/مارس 2023 في الولايات المتحدة، في قضية *كمنولث ضد موميا أبو جمال*، المتعلقة بأهمية تفكيك العنصرية النظامية باستخدام أدلة مكتشفة حديثاً ومحجوبة عمداً؛ وفي سويسرا إلى المحاكم السويسرية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في قضية *سويسرا ضد براين ك.*، فيما يتعلق بدور العنصرية النظامية والقوالب النمطية العنصرية في مواصلة احتجاج براين ك. استناداً إلى حجج متغيرة باستمرار منذ طفولته. وعلى مدار العام، أجرى أعضاء الفريق العامل مقابلات فردية مع وسائل الإعلام.

رابعاً - موجز المداوالات

تحليل مواضيعي: التمكين الاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي

19- كرّس الفريق العامل دورته الثانية والثلاثين لاستكشاف كيفية تأثير العنصرية النظامية والهياكل الاقتصادية والآليات المالية العالمية على التمكين الاقتصادي والمالي للمنحدرين من أصل أفريقي.

20- وترأست السيدة داي حلقة النقاش الأولى المعنونة "طرق التجارة والاتجار: آنذاك والآن". وناقشت أهمية مواجهة الدور المستمر لمناهضة السود في الاستغلال الاقتصادي لفرص الرياح. فاستغلال السود تركة مباشرة وقابلة للقياس للاستعمار والتجارة الثلاثية. ولا يزال يُنظر إلى المنحدرين من أصل أفريقي على أنهم أدوات للاستغلال، أي مصادر متاحة أو يمكن التخلص منها للعمالة أو الملكية الفكرية أو غيرها من الموارد، بدلاً من كونهم قوة دافعة للابتكار أو قادة في مجال التنمية الاقتصادية. وقد خلّفت تركات الاستعمار والتجارة في الأفارقة المستعبدين والاتجار بهم عقليات ثابتة على موقفها على المستويين الفردي والنظمي، بما في ذلك في جدول أعمال التنمية واستمرار استخدام الموارد والعمالة والابتكارات من بلدان الجنوب لتغذية التكنولوجيات الصناعية وتكنولوجيات عصر المعلومات والإنتاج في أماكن أخرى.

21- وأفادت أشر كريغ، نائبة عمدة بريستول بالملكة المتحدة، بأن المدينة أنشأت اللجنة المعنية بالمساواة بين الأعراق، وتتخذ برامج تركز على زيادة الإدماج الاقتصادي لمجتمعات التراث الأفريقي؛ وتحرير المواد التعليمية من الاستعمار؛ والسياسات المناهضة للتمييز لتعزيز حقوق الإنسان؛ والعدالة الاجتماعية والمساواة؛ وطلب جبر الأضرار لعام 2021 لمعالجة أوجه عدم المساواة العرقية في النظام الاقتصادي الحالي؛ وتوظيف المزيد من الأكاديميين السود في المناصب العليا داخل مؤسسات التعليم العالي.

22- وإيميلدا ديفيس هي أول امرأة سوداء تُنتخب للعمل في مجلس مدينة سيدني، وهي من أحفاد الأستراليين المولودين في جزر بحر الجنوب. وقد تحدثت عن استغلال سكان جزر المحيط الهادئ وعملهم الجبري في صناعات السكر والصناعات البحرية وغيرها من الصناعات الأسترالية، والروابط المباشرة بالتجارة عبر المحيط الأطلسي في الأفارقة المستعبدين والاتجار بهم، والمحور الشرقي حيث أصبحت التجارة الثلاثية أقل قابلية للاستمرار في الغرب، فضلاً عن استمرار الاتجار بالأشخاص القادمين من منطقة المحيط الهادئ.

23- وأوصت أوماريا ممان، عضو اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، باتخاذ خطوات للقضاء على جميع أشكال التمييز، بما فيها التمييز العنصري، والسماح بتطبيق حقوق الإنسان بصورة شاملة على شعوب أفريقيا.

24- وسلّطت رئيسة الفريق العامل الضوء على أهمية التعليم بوصفه أداة للتمكين الاقتصادي، وشددت على الحاجة إلى التعليم الملائم.

25- وشدد ممثلو المجتمع المدني على أهمية إدراج ميزانيات وسياسات محددة لها تأثير مباشر على مجتمعات المنحدرين من أصل أفريقي. ونوقشت أيضاً أهمية سرد القصص لتعديل الروايات المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي، وإعادة بناء المتاحف وإنشاء متاحف جديدة، مثل المتحف الأمريكي الأفريقي الدولي في تشارلستون، الولايات المتحدة، ومتحف عموم أفريقيا القادم في غانا.

26- وأشار ممثلو المجتمع المدني إلى أن الهجرة المعاصرة يغذيها إلى حد كبير الفقر الناجم عن الكوارث الطبيعية، ولا سيما أزمة المناخ التي هي من صنع الإنسان، والأزمات السياسية الناجمة عن الممارسات الليبرالية الجديدة السائدة عالمياً، التي أسهمت في عدم المساواة على الصعيد العالمي بين الشمال والجنوب، مما يُجبر على الدول إعادة النظر في سياساتها التقييدية المتعلقة بالهجرة.

27- وترأست رئيسة الفريق العامل حلقة النقاش الثانية حول موضوع "التخلص من ديون السود: من الخطابة إلى الواقع".

28- وأشار جيمس أومولو، من مؤسسة أفريكا كونيك، إلى عبء الديون بوصفه وسيلة للحكم الاستعماري. وأوضح أن التخلف فيما بعد عن سداد الديون وفرض الإصلاحات الاقتصادية من خلال برامج التكيف الهيكلي قد فاقم الأزمة. ومن خلال التصدي لهذه التحديات وإعادة تقييم ممارسات الإقراض الدولية، يمكن للدول الأفريقية أن تأمل في التغلب على العقبات التي تشكلها أزمة الديون المستمرة، وتمهيد الطريق للنمو والازدهار المستدامين.

29- وعرضت جوزيت بروفارتس - توماس، رئيسة مؤسسة *Haiti Futur et Haïti Patrimoine*، رؤى ثاقبة بشأن تاريخ الديون في هايتي وأثرها، مشيرة إلى أن فرنسا فرضت على هايتي تعويضاً، فأصبحت مدينة لفرنسا بشكل اضطراري. وكان لعبء الديون وتكاليفها الخفية عواقب وخيمة على البلد، مما أدى إلى انحراف أولويات الحكمة وإهمال القطاعات الحيوية، مثل التعليم والبنية التحتية. وشددت المتكلمة على الحاجة إلى جبر الأضرار والاستثمار في مستقبل البلد، ولا سيما في التعليم والرعاية الصحية والتنمية الاقتصادية.

30- وشددت إيفون أيبو براندل - أمولو من رابطة المرأة الأفريقية في سويسرا على دور البرلمانين في عكس مسار العقبات التي تنشأ عنها الديون وفي تنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية. وسلّطت الضوء على أهمية الجهود التعاونية والحاجة إلى الوحدة في معالجة المظالم التاريخية، مثل الرق والاستعمار. وعرضت لمحة عن تجمع برلمانيي الأقليات الأوروبية المنشأ حديثاً، الذي يهدف إلى التصدي للعنصرية

الهيكلية، ودعم قيادة الأعمال، والاستثمار في التعليم والتدريب، وزيادة المشاركة السياسية، والدفاع عن حقوق العمال، وضمان تدابير الحماية الاجتماعية للمنحدرين من أصل أفريقي.

31- وأوضحت الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عطية وارس، التفاوت في تقييمات المخاطر التي تُجرىها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، حيث غالباً ما تُعطى البلدان النامية تصنيفاً "متدنياً" على الرغم من أن لديها اقتصادات قوية. وشددت السيدة وارس أيضاً على انعدام الشفافية في نظم الديون، العامة والخاصة على حد سواء، وتأثير التغيرات في النظم على التفاوض بشأن الديون وتسديدها.

32- وسلط ممثلو المجتمع المدني الضوء على أهمية اعتماد سياسات تضمن دخلاً شاملاً أساسياً للتصدي لعدم المساواة التاريخية والعنصرية النظامية التي يواجهها المنحدرين من أصل أفريقي. وأعيد التأكيد أيضاً على ضعف مجتمعات الأجداد المنحدرين من أصل أفريقي في مواجهة أزمة المناخ، والحاجة إلى الاعتراف بمعارف الأجداد وإدماجها في سياسات التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره. ويأتي عبء الديون غير المتناسب الذي تتحمله البلدان الأفريقية وبلدان السود نتيجة لخيارات سياساتية متعددة تهدف إلى الحفاظ على الهيمنة والتراتبية الهرمية والصراعات من أجل البقاء، التي اعتُبرت مظاهر للعنصرية النظامية.

33- وأثيرت مسألة النظم المالية الرقمية وأوجه عدم المساواة الناجمة عنها، ولا سيما في أفريقيا. وشُدّد على الحاجة إلى هيكل ضريبي جديد وهيئة ضريبية عالمية لمعالجة هذه المشاكل النظامية. وضربت ناميبيا كمثال على طريقة التعامل مع جبر الأضرار. ومع ذلك، أعرب عن شكوك حول فعالية الاعتذار والمساعدات الإنمائية المقّمة من ألمانيا، مع التشكيك في الأثر الذي قد يُحدثه دفع 1,3 مليار دولار على مدى 30 عاماً. ووجه الانتباه إلى التحديات التي يواجهها البرلمانيون المنحدرين من أصل أفريقي في أوروبا عند مناقشة مسائل الديون. ونوقش أيضاً التفاوت في مدفوعات الضرائب التي تُسدها الشركات التي تُحقق أرباحاً، وتأثير صناديق إدارة الأصول مثل Vanguard وBlackRock.

34- وترأست السيدة دي كوستا حلقة النقاش الثالثة بشأن موضوع "العرق والتمكين الاقتصادي وحقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي". وشُدّد سيفاً أوأوري تشرشل، أستاذ الاقتصاد في جامعة معهد ملبورن الملكي للتكنولوجيا، أستراليا، على أهمية رأس المال الاجتماعي، مسلطاً الضوء على دوره في تعزيز التمكين الاقتصادي وحقوق الإنسان. وناقش التهميش والتمييز التاريخيين اللذين يواجههما المنحدرين من أصل أفريقي، والتدابير الاستباقية التي اتخذوها لإنشاء مؤسساتهم وشبكاتهم الخاصة من أجل التمكين. وقدم أدلة تُبين الارتباط الإيجابي بين رأس المال الاجتماعي، والإنجازات التعليمية، وفرص العمل، وريادة الأعمال. وأوصى بإقامة شبكات الأعمال التجارية، ووضع خطط الإرشاد، وإنشاء المساحات المجتمعية، وإطلاق المبادرات التي تشجع مشاركة المجتمع لتعزيز تنمية رأس المال الاجتماعي وتقليل العقبان النظامية.

35- وأكّد بريون ويلز، من مبادرة دانيال، على الصلة بين الإنصاف الرقمي والعدالة الاقتصادية، مسلطاً الضوء على الفجوة الرقمية العالمية وتأثيرها على الفرص الاقتصادية للمنحدرين من أصل أفريقي. وناقش تأثير أوجه الإجحاف الرقمي على التعليم والقدرة التنافسية الاقتصادية والمشاركة المدنية، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. وشُدّد السيد ويلز على أهمية النظر إلى الوصول إلى الإنترنت بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وسلط الضوء على العمل الجاري الذي تضطلع به الأمم المتحدة لوضع اتفاق رقمي عالمي. واختتم كلمته بتقديم توصيات، من بينها توسيع نطاق عقد المنحدرين من أصل أفريقي لمعالجة الإنصاف في مجال التكنولوجيا، وتوصية الفريق العامل بأن يعطي الأولوية للإنصاف في المجالين التكنولوجي والرقمي، ووضع إعلان بشأن الحقوق الرقمية للمنحدرين من أصل أفريقي، والتعاون مع الآليات الأخرى للأمم المتحدة لتعزيز الإنصاف الرقمي من خلال ما تُصدره من قرارات.

36- وأكدت روبرتا كلارك، مفضضة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، متحدثة باسم اللجنة، على الحاجة إلى إنهاء الاستعمار، والتحول الهيكلي لتفكيك نظم عدم المساواة والتمييز الاقتصاديين. وشددت السيدة كلارك على أهمية العمل الجماعي وجبر الأضرار لمعالجة الموروثات المتمثلة في الرأس مالية الاستغلالية والليبرالية الجديدة. واختتمت كلمتها بالتأكيد على ضرورة الإرادة السياسية لإصلاح الأضرار التاريخية وتعزيز المساواة في التنمية للجميع.

37- وخلال المناقشة، دعت رئيسة الفريق العامل إلى استراتيجيات متشابكة للعدالة العرقية والعدالة التعويضية والعدل المناخي لكسر حلقة الاضطهاد والسعي لتحقيق التنمية والعدالة. وأوضح ممثل الاتحاد الأوروبي أولويات الاتحاد الأوروبي في معالجة الفجوة الرقمية وتعزيز التحول الرقمي، بما في ذلك استراتيجية البوابة العالمية، التي تركز على مشاريع الاتصال والبنية التحتية في جميع أنحاء العالم. وأشير إلى الزيارة التقنية التي قام بها الفريق العامل إلى أوروغواي، ودور فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني في تنفيذ السياسات الرامية إلى تمكين السكان المنحدرين من أصل أفريقي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

38- وسلط ممثلو المجتمع المدني الضوء على التحديات التي يواجهها الأفارقة بسبب الإقراض المجحف، والممارسات التمييزية، والقواعد المالية الهدامة. وأشاروا إلى رؤية ماركوس موسيا غارفي، الذي أقر بحتمية تخلف الشعوب الأفريقية عن الركب دون تمكين اقتصادي.

39- وأعرب ممثلو المجتمع المدني أيضاً عن قلقهم بشأن التأخير في تعويض ضحايا "فضيحة ويندرش" في المملكة المتحدة، والتصنيف العرقي في قواعد التعويض، والمظالم في الخدمات الاجتماعية والمؤسسات المصرفية. ودعوا إلى الاعتراف بحق المنحدرين من أصل أفريقي في التنمية، بما في ذلك التمكين الاقتصادي، وامتلاك الأراضي، والمساواة في الأجور، والتوزيع العادل للثروة، والحصول على الموارد. واقترح إنشاء صناديق روافد مستدامة تدعم حقوق الإنسان وتتغلب على سياسات التشفير والتهرب المالي والنظم الضريبية التفاضلية. ومن أجل تعزيز تكافؤ الفرص وتحسين حياة المنحدرين من أصل أفريقي، كانت هناك دعوة إلى إلغاء الضريبة الوردية وضريبة السود، التي تُفرض من خلالها أسعار أعلى على المنتجات والخدمات التي تستهدف النساء والسود، على التوالي.

40- وترأست السيدة داي حلقة النقاش الرابعة بشأن موضوع "أثر الهياكل والآليات الاقتصادية والمالية العالمية على المنحدرين من أصل أفريقي"، وتساءلت عن الكيفية التي تعطي بها جهود المعونة والتنمية في كثير من الأحيان الأولوية للأولويات السياساتية للبلدان المانحة على حساب احتياجات البلدان المتلقية وإمكاناتها. ويديم هيكل المعونة نفسه الأنماط التاريخية للاستغلال والاستعمار. وكانت إعادة النقاب بشأن الأولويات خطوة رئيسية نحو إنشاء نظام أكثر إنصافاً وعدلاً، مع التسليم بأن استغلال الربح كثيراً ما يرتبط باستغلال الناس، ولا سيما أولئك الذين تعرّضوا للتمييز والاضطهاد على مرّ التاريخ.

41- وناقشت رئيسة الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، ماري شاننتال روكازينا، الكيفية التي سيسهم بها الإعلان المقبل بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام في تمكين المنحدرين من أصل أفريقي. ويحث المشروع الحالي للإعلان المجتمع الدولي على تحمل المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم وجبر ضحاياها.

42- وناقش لاري أولوموفي، المدير التنفيذي لمؤسسة People of African Descent Link، تجارب المنحدرين من أصل أفريقي في أوروبا الوسطى والشرقية، الذين واجهوا تحديات في ممارسة حقوقهم الاقتصادية. ومن بين العوامل التي شكّلت طموحات مشغلي البراءات وأصحاب الأعمال الصغيرة الجدد وأثرت عليها التمييز والاستبعاد من القروض المصرفية وانعدام الفرص والعداء من المجتمعات

المحلية. فالقواعد اللغوية الصارمة التي تتبعها المكاتب الإدارية المحلية، وإجراءات تسجيل الشركات وفرض الضرائب عليها، واللوائح التي تحكم إنشاء مؤسسات الأعمال غير مواتية لأصحاب الأعمال المحمية ببراءة، وتخلق طبقات إضافية من البيروقراطية. وفاقمت تلك القواعد ضعف أصحاب الأعمال المحمية ببراءة، الذين أُجبروا على استخدام الوكلاء كشركاء بسبب الحواجز اللغوية وتوفيراً للتكاليف.

43- وأشارت نائبة الرئيس التنفيذي للمركز الأفريقي للتحوّل الاقتصادي، مافيس أوسو - غيامفي، إلى أن الهيكل المالي العالمي أدى إلى ارتفاع مستويات الديون ومحدودية الاستثمار في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحيوية.

44- وناقش تيرينس بلاكمان، الأستاذ المشارك في قسم الرياضيات وكلية العلوم والصحة والتكنولوجيا، مدغار إيفرز كولينج، جامعة مدينة نيويورك، مدى تعدّد العلاقة بين القطاع الخاص الدولي والبلدان ذات الأغلبية السوداء، مشيراً إلى أنه في حين أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يجلب منافع كبيرة لهذه البلدان، فمن الضروري أن تعطي الحكومات والشركات الدولية الأولوية لمصالح البلد المضيف، وتعمل بطريقة مسؤولة وأخلاقية. وضربت غيانا كمثل على بلد يشكّل فيه استغلال الموارد الطبيعية القوة الدافعة للاستثمار الأجنبي. وتعدّ الحوكمة الفعالة، والإدارة الشفافة للموارد، والإدارة المسؤولة لعبء الديون اعتبارات بالغة الأهمية لإدارة اقتصاد النفط والغاز الناشئ، ولا سيّما بالنسبة إلى بلد غالبية سكانه من السود.

45- وتحدّث بنجامين فيلدز من شبكة الاقتصاديين السود عن الرسوم والتكاليف المرتفعة المرتبطة بالتحويلات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما توجد خيارات محدودة لإرسال الأموال إلى بلدان أو مناطق معينة، مما قد يجعل من الصعب على الناس دعم أحبائهم أو الاستثمار في الأعمال التجارية أو غيرها من الفرص.

46- وأشارت أمارا س. إنيا، كبيرة مستشاري معهد العرق والسلطة والاقتصاد السياسي، إلى أن التخفيف من حدة الفقر غير كاف، وأنه يجب إنشاء نظام وهياكل اقتصادية جديدة لمنح الشعوب والدول حقوقهم الكاملة. ودعت إلى إقامة اقتصاد قائم على حقوق الإنسان يعطي الأولوية للاستثمار في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسيطلب ذلك إعادة صياغة الاقتصاد، ومعايير جديدة لما يشكّل اقتصاداً سليماً. واقترحت المتكلمة التحرك نحو السيادة الاقتصادية، والسيطرة على العملة، وإنهاء دورات الديون والمعونة، ودعت إلى تقييم واعتماد تدخلات تعكس القيم المحلية، مثل صندوق الثروة السيادي في بوتسوانا. وشددت على أهمية المشاركة الأفريقية في التشكيلات الاقتصادية العالمية والمؤسسات الجديدة لوضع قيم أولئك الأكثر تأثراً في بؤرة الاهتمام.

47- وأشارت فرناندا هوبنهايم، رئيسة الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، إلى جهودها في العمل على إدماج نهج مناهض للعنصرية في جدول أعمال الفريق العامل المعني بمؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان منذ انضمامها إليه في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وأشارت إلى أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان لا تتضمن بطبيعتها منظوراً متقاطعاً، غير أن الركائز الثلاث للمبادئ التوجيهية، وهي التزامات الدول بحماية حقوق الإنسان، ومسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، والمسؤولية عن جبر الضرر، توفر أدوات مفيدة لتعزيز حقوق الإنسان في الأنشطة التجارية.

48- وخلال المناقشة، أعربت رئيسة الفريق العامل عن قلقها ليس فقط بشأن استغلال السود، ولكن أيضاً بشأن استغلال الملكية الفكرية للسود، مثل البراءات وحقوق المؤلف. ولم يكن العديد من المنحدرين من أصل أفريقي يحمون أعمالهم بموجب براءات أو حقوق مؤلف، بل كانوا ينشرونها بأنفسهم. وهذه مسألة حاسمة لمنع استمرار استغلال ملكيتهم الفكرية.

- 49- وأشارت السيدة دي كوستا إلى أن استخدام مصطلحات مثل بلدان الجنوب وبلدان الشمال قد يؤدي أحياناً إلى إدامة ديناميات القوة الاستعمارية وتعزيز القوالب النمطية. وسلّطت الضوء على أهمية إدراك هذه الديناميات من أجل السعي إلى استخدام لغة أكثر دقة واحتراماً لا تديم أوجه عدم المساواة هذه. ويمكن أن تكون إعادة النظر في هذه المصطلحات خطوة مفيدة في هذا الاتجاه.
- 50- وقال ممثل الولايات المتحدة إن الحكومة تستثمر في المجتمعات الريفية والحضرية للتخفيف من حدة النزوح الاقتصادي، وتوسيع نطاق الحصول على رأس المال، والحفاظ على القدرة على تحمل تكاليف السكن، ومكافحة التمييز في سوق الإسكان، وبناء ثروة المجتمعات المحلية، وتعزيز الإنصاف والصحة.
- 51- وأشار ممثل جنوب أفريقيا إلى أن الاستعمار بدأ بالتجارة التي تقوم بها شركات مثل شركة الهند الشرقية البريطانية، مما أدى إلى استعمار كامل. ولا تزال هناك شركات عبر وطنية في أنحاء كثيرة من العالم النامي، بما في ذلك أفريقيا، تعمل دون مساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- 52- وأشار رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محمد عبد المنعم، إلى أن التمكين الاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي يُعتبر وسيلة لمعالجة أوجه عدم المساواة غير المتناسبة التي يواجهونها وللمساهمة في النمو الشامل للجميع.
- 53- وترأست السيدة دي كوستا حلقة النقاش الخامسة بشأن موضوع "التعليم والمشاريع: تمثيل السود والإنجازات". وأشارت سونيتا ألين، مديرة جيسوس كوليدج، جامعة كامبريدج، إلى دور التعليم في إتاحة الفرص من أجل مستقبل أكثر إشراقاً. وسلّطت الضوء على عدم تمثيل الأكاديميين والطلاب المنحدرين من أصل أفريقي في جامعة كامبريدج. وشددت على الحاجة إلى زيادة التمثيل، وتقديم الدعم للطلاب المحرومين مالياً؛ وتنويع الكليات، ودعوة أصحاب المشاريع السود الناجحين إلى تبادل خبراتهم وتعزيز الطموح والتمثيل في صفوف الشباب؛ وزيادة الموارد والتمويل لدعم أصحاب المشاريع السود، وسد الفجوات في الأجور وتعزيز المساواة من خلال الإبلاغ الإلزامي عن فجوات الأجور المتصلة بالانتماء الإثني.
- 54- وناقشت روزا كامباليجري سيبينين، من كرسي نيلسون مانديلا الجامعي للدراسات المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي، هافانا، تجارب ومبادرات المنحدرين من أصل أفريقي في الشتات، مشددة على أهمية التثقيف بشأن مناهضة العنصرية، وجبر الأضرار التاريخية. وفي ختام كلمتها، أوصت بتنظيم قمة عالمية عن التثقيف بشأن مناهضة العنصرية، وإدماج التثقيف بشأنها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإنشاء صندوق خاص للشباب المنحدرين من أصل أفريقي، وتنسيق السياسات والمبادرات المناهضة للعنصرية واعتمادها.
- 55- وشدّد نايجل هيوز، الشريك في شركة "Hughes, Fields & Stoby" في جورج تاون، على الحاجة إلى سد الفجوة التكنولوجية، والتصدي للعقبات التي تواجه التجارة الدولية والنظم المالية، وتعزيز الإمام بالأمور المالية.
- 56- وأشار كولين بارثولوميو، من كلية سيبيرياني للعمل والدراسات التعاونية، ترينيداد وتوباغو، إلى أهمية المنظمات التعاونية، ولا سيّما الاتحادات الائتمانية، في تمكين الأفراد والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي من خلال إبراز الطابع الجماعي للتعاونيات وقدرتها على التصدي للتحديات الاقتصادية والحد من الفقر. وقدم أمثلة من أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، مشيراً إلى أهمية وجود الاتحادات الائتمانية وتأثيرها في هاتين المنطقتين. وشدّد السيد بارثولوميو على أن التعاونيات توفر بديلاً ناجحاً لنماذج الأعمال التقليدية. وأشار إلى تشجيع حياة الأراضي والقروض التجارية كوسيلة للتمكين الاقتصادي، واختتم كلمته بالاعتراف بالأصول غير الرسمية للهيكل التعاونية وقدرتها على اجتذاب الأفراد الباحثين عن فرص للتحسين الشخصي والمجتمعي.

- 57- وسلّطت السيدة ناماكولا الضوء على الأبعاد الثلاثة للحق في التعليم: التوافر، وإمكانية الوصول، والمقبولية. وشدّدت على استبعاد المنحدرين من أصل أفريقي ومحوهم في المواد والمناهج التعليمية، وناقشت الافتقار إلى قابلية التكيف في التعليم، حيث غالباً ما لا يُلبّي المضمون والهيكل الاحتياجات المتغيرة للمجتمع.
- 58- وذكر ممثل الولايات المتحدة أن الرئيس بايدن وقّع، في عام 2021، على مبادرة البيت الأبيض بشأن تعزيز الإنصاف في التعليم من خلال الكليات والجامعات المرتبطة تاريخياً بالسود. إذ كان لهذه المؤسسات إرث في تهيئة الفرص وتحقيق التميز للطلاب السود، على الرغم من العقوبات النظامية.
- 59- وأشار ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى العنصرية المنظمة داخل الهياكل الاقتصادية والآليات المالية العالمية التي يحكمها رأس المال الافتراضي. وسلّط الضوء على الأشكال النظامية والتمييزية للعنصرية، والقمع العسكري، والتمييز الاجتماعي التي يواجهها المنحدرين من أصل أفريقي، مما يؤدي إلى الضعف والفقر.
- 60- ودعا ممثلو المجتمع المدني إلى إقامة هيكل أخلاقي عالمي يعترف بالتكنولوجيا بوصفها أداة لتكوين الثروة وتنمية فرص العمل، مع التشديد على تقرير المصير، والحدودية الأفريقية، واقتصاد حقوق الإنسان. وأشار إلى قوة الرياضة والتعليم في كسر الحواجز النظامية والمؤسسية التي تعترض الشباب. وطُلب من المشاركين النظر في إقامة نظام اقتصادي دولي إيكولوجي جديد لأن النظام الاقتصادي الحالي، الذي يركّز أساساً على النمو والأداء مقياسين بالنتائج القومي الإجمالي، لا يُعمل الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إعمالاً كاملاً.
- 61- وترأست السيدة ناماكولا حلقة النقاش السادسة بشأن موضوع "من الخطابية إلى الواقع: العدالة التعويضية للمنحدرين من أصل أفريقي".
- 62- وأوضح الأمين العام لمنندى القضاة والحقوقيين الأفارقة، مارتين أوكومو - ماسيغا، التطورات الأخيرة المتعلقة بخطة العدالة التعويضية في أفريقيا، مشيراً إلى الجبهة الموحدة التي يسعى إليها الاتحاد الأفريقي، وسلّط الضوء على حالات محددة طالبت فيها بلدان، مثل بروندي وناميبيا، بالتعويض. واختتم كلمته بالقول إن أفريقيا في المرحلة التحضيرية لتقديم مطالب رسمية والدخول في محادثات دبلوماسية مع مرتكبي الانتهاكات.
- 63- وشددت السيدة أئين على الحاجة إلى عمليات نقل قانونية وإعادة التراث الثقافي إلى أفريقيا، وتحدي عقليات ما بعد الاستعمار وتعزيز التبادلات الثقافية القائمة على الاحترام. وفي هذا الصدد، أشارت إلى إعادة جيسوس كوليدج قطعة أثرية برونزية منهبوبة إلى نيجيريا، مشددة على أهمية هذا الإجراء وأثره على النقاش الدائر حول الإعادة إلى الوطن.
- 64- ووجّه السيد هيوز الانتباه إلى المفاهيم الخاطئة بشأن جبر الأضرار، مؤكداً على أنها تتجاوز التعويض المالي وأنها ضرورة أدبية وأخلاقية وسياسية. وشدد على الحاجة إلى تحليل وتطبيق دقيقين للعدالة التعويضية، وحثّ الأفراد والمجتمعات على جمع البيانات وفهم تاريخهم والاستعداد لإدارة جبر الأضرار.
- 65- وفي معرض التأكيد على أن الدعوات إلى جبر الأضرار لا تقتصر على المنحدرين من أصل أفريقي، قدمت السيدة إينا أمثلة من جميع أنحاء العالم، مثل المطالبات بجبر الأضرار في بولندا، والكوارث المناخية في باكستان، والمقترح الداعي إلى جبر الأضرار في أوكرانيا. وشددت السيدة إينا على أن جبر الضرر أصبح ظاهرة عالمية متنامية، وناقشت مختلف المبادرات والإعلانات، بما فيها إعلان أكرّا بشأن جبر الأضرار وتضميد الجراح، والعمل الذي تقوم به الدائرة العالمية لجبر الأضرار وتضميد الجراح. وأشارت إلى المشاركات مع المؤسسات الدينية، بما فيها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والجهود الرامية إلى

بلورة موقف وجدول أعمال مشتركين لتضميد الجراح بين أفريقيا والشتات الأفريقي. وسلّطت السيدة إنيا الضوء أيضاً على المناقشات حول السيادة النقدية والاقتصادية الأفريقية، والدفع من أجل إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي.

66- وعرضت إستر أوجولاري، وهي مستشارة في مجال حقوق الإنسان والنزوح، تطور حركة جبر الأضرار في كولومبيا، وأهميتها بالنسبة إلى حركة جبر الأضرار على الصعيد العالمي. وشملت قضية جبر الأضرار في كولومبيا معالجة الجرائم التاريخية، والأضرار البدنية والنفسية الناجمة عن ذلك، والتفاوتات الاقتصادية الناتجة عن الرق والعنف العنصري المستمر. وأشارت إلى تجربة البلد في مجال العدالة الانتقالية، وأهمية تخليد الذكرى والاعتراف بالحقيقة وعدم التكرار في إطار جهود جبر الضرر. وناقشت السيدة أوجولاري أيضاً انتخاب أول امرأة سوداء نائبة لرئيس كولومبيا مؤخراً، والتي أعطت الأولوية لجبر الأضرار وتعزيز العلاقات مع أفريقيا.

67- وأشارت السيدة دي كوستا إلى الطريقة التي يمكن بها للخطابة واللغة المعقدة عن جبر الأضرار أن تخلق أشكالاً جديدة من الاستبعاد في بعض الأحيان. وضربت مثالاً بباكستان التي تستخدم العدالة البيئية وجبر الأضرار في الضغط على الصعيد العالمي، على الرغم من أنها لم تدفع أي تعويضات ولم تُعرب عن اعتذارها عن عمليات الإبادة الجماعية السابقة وتهميش مجتمع "سيدي" المنحدر من أصل أفريقي. وأشارت أيضاً إلى حركات جبر الضرر القوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مثل المناقشات في اليابان بشأن جبر الأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، ورفض "تساء المتعة" للتعويض المالي ومطالبتهن بالاعتذار أولاً.

68- وأشارت السيدة رينولدز إلى أهمية التصدي لتواطؤ بعض الزعماء الأفارقة في استرقاق المنحدرين من أصل أفريقي. وشددت على ضرورة إزالة هذه العقبة من أجل التركيز على مرتكبي الرق الحقيقيين. وأبرزت الحاجة إلى التصدي للأديان والحكومات غير الأوروبية وغير المستعمرة السابقة التي تديم التمييز العنصري والرق المعاصر.

69- وشدد ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية على أهمية جبر الضرر الجماعي، سعياً إلى إعادة بناء النسيج الاجتماعي والثقافي والإقليمي للناس، فضلاً عن تعافيم النفسي الاجتماعي من آثار الرق والتمييز المعاصر. ودعا إلى وضع آليات واضحة للاعتراف بالضرر الذي وقع، ووضع سياسات للتعويض، ومنع تكراره في المستقبل.

70- وأشار ممثل جنوب أفريقيا إلى أن بعض الدول تعارض دفع تعويضات مدّعية أن أفعالها أثناء الاستعمار لم تكن غير قانونية بموجب القانون الدولي. غير أنه لم تكن هناك قوانين أيضاً تنص على أن هذه الأفعال كانت قانونية. ووضعت قوانين محلية للتهرب من الملاحقة القضائية على تلك الأفعال، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي والاسترقاق والإبادة الجماعية. وانتقد المتكلم عدم اتساق ممارسات تلك الدول، لأنها ستدفع تعويضات عن أعمال الإبادة الجماعية في أوروبا، بينما تستخدم قوانينها المحلية لتبرير أعمالها في أماكن أخرى من العالم.

71- وناقش أحد ممثلي المجتمع المدني الحاجة إلى جبر الأضرار وردّ الحق فيما يتعلق بالأنشطة الاستعمارية التي قامت بها بلجيكا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا في الوقت الحاضر. وإذ يشدد المتكلم على أهمية اتخاذ إجراءات بدلاً من مجرد الاعتذار، فقد دعا إلى إعادة الأعيان الفنية والثقافية المسروقة. وشدّد على العدالة البيئية والعدالة العرقية والعدل المناخي في تحقيق جبر الضرر التاريخي لشعوب أمريكا اللاتينية ذوي الأصل الأفريقي، وحماية المنحدرين من أصل أفريقي من المهاجرين

بسبب المناخ والبيئة. وطُلب وضع صك ملزم قانوناً لمعالجة الفراغ القانوني، وضمان مسؤولية البلدان الملوثة عن الأضرار التي تلحق بالطبيعة، والعواقب التي تواجهها البلدان المتضررة.

72- وأعرب ممثل مجلس الكنائس العالمي عن دعم المجلس لجبر الأضرار والمطالبة بتحقيق العدالة للمنحدرين من أصل أفريقي. وشدد على أن استغلال المنحدرين من أصل أفريقي كان له أثر مؤسسي ونظمي، مما أسهم في الاختلالات الاقتصادية المعاصرة.

73- وسلط السيد ماسيغا الضوء على التزام الاتحاد الأفريقي بمعالجة جبر الأضرار من خلال عقد مؤتمر عالمي بشأن أفريقيا. وانتقد استخدام القانون الدولي ذريعةً للتهرب من المسؤولية، متسائلاً عما إذا كان القانون الدولي مساوياً للقانون الأوروبي، وشدد على ضرورة الاعتراف بالقانون الدولي بطابعه العالمي بدلاً من أن تهيمن عليه قلة من الدول.

74- واعترفت السيدة إنيا بالعمل الجاري بشأن تضييد الجراح بين أفريقيا والشتات، وشددت على أن تأثير التجارة في الأفارقة المُستعبدين عبر المحيط الأطلسي ينبغي ألا يقلل من أهمية أشكال الرق الأخرى عبر التاريخ. وسلطت الضوء أيضاً على النظام العالمي وهيمنة الرأسمالية، التي بُنيت على أسس التجارة عبر المحيط الأطلسي في الأفارقة المُستعبدين. وفي ختام كلمتها، شددت على أهمية النظر في جميع أشكال الرق، مع الاعتراف بالأثر الفريد للتجارة عبر المحيط الأطلسي في الأفارقة المُستعبدين.

75- وأشارت السيدة ألين إلى المعركة القانونية التي خاضتها جيسوس كوليدج بجامعة كامبريدج لإزالة تمثال لأحد المتاجرين في الأفارقة المُستعبدين من مباني الكلية. ومع أن الكلية خسرت القضية، فقد شددت السيدة ألين على أهمية اغتنام كل لحظة من أجل جبر الأضرار، وسلطت الضوء على الحاجة إلى التغيير والعمل للتصدي للمظالم التاريخية.

76- وناقشت السيدة أوجولاري تحديات الاعتراف بشرعية الرق والاستعمار في سياق القانون الدولي، مشددة على الحاجة إلى تحرير فهم حقوق الإنسان والقانون الدولي من الاستعمار من أجل معالجة جبر الأضرار بفعالية. وكررت الدعوة إلى تحرير مبادئ القانون الدولي من الاستعمار.

77- وتضمنت الدورة الثانية والثلاثون للفريق العامل أيضاً حدثاً خاصاً بشأن موضوع "شخصيات ديربان الأسطورية تسطر تاريخ ديربان"، سلط الضوء على أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان لعام 2001. وكرّم هذا الحدث "شخصيات ديربان الأسطورية" التي دفعت إلى عقد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي حقق الإطار الاستشراقي الأكثر شمولاً لمناهضة العنصرية، والهيكلي المعاصر لمناهضتها.

78- وترأس الحدث الخاص الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، مكسوليسي نكوسي. وألقت الكلمة الرئيسية المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالتصدي للعنصرية في مكان العمل، موجانكونيان غومبي. وقدمت السيدة ناماكولا هذا الحدث.

79- وأطلع المشاركون على رسالة من أرشيف الفريق العامل لماري روبنسون، المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان والأمانة العامة للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. فقد أوضحت السيدة روبنسون مدى العناية في التفاوض على النص، وأعربت عن مدى فخرها بالإنجاز الذي حققته الدول الأعضاء باعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان في عام 2001، الذي يُعد خطوة تاريخية إلى الأمام في التصدي للعنصرية وكره الأجانب على الصعيد العالمي.

80- وأشار السيد نكوسي إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يشملان مجموعة واسعة من التدابير الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز، بما في ذلك مظاهرها المعاصرة، وأنهما يعترفان بالتجارب الفريدة

والتاريخية لمختلف الفئات التي تعرضت للعنصرية والتمييز، ويدعون إلى اتخاذ تدابير محددة لتلبية احتياجات تلك الفئات. وتناول الإعلان وبرنامج العمل أيضاً مسائل مواضيعية تتعلق بالعنصرية والتمييز، بما في ذلك التعليم والثقافة ووسائل الإعلام والفقر. وفي حين أن إعلان وبرنامج عمل ديربان لا يزالان يمثلان إنجازاً هاماً في الكفاح العالمي ضد العنصرية والتمييز، فإنه يلزم القيام بمزيد من العمل لتحقيق أهدافهما، وتقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة مسؤولية العمل معاً لضمان تحقيق الفكرة التي يدعها الإعلان وبرنامج العمل.

81- وأشارت السيدة غومبي إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يعترفان بالقضايا الصعبة المتعلقة بمعاداة السامية وجبر الأضرار الناجمة عن الرق.

82- ودافع سفير جنوب أفريقيا لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عبد الصمد منتي، عن المؤتمر ضد المزارع المتعلقة بمعاداة السامية والعنصرية العكسية، مشيراً إلى أن وزراء الخارجية أمضوا ساعات في التفاوض على مواقف توافقية.

83- وشددت رئيسة فريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، إدينا رولاند، على أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان في مكافحة العنصرية والتمييز، مشيرة إلى أنهما يساهمان في مفهوم المنحدرين من أصل أفريقي والعمل الإيجابي.

84- وسلّطت السيدة مكدوغال الضوء على الفجوة القائمة بين الالتزامات المقطوعة في إعلان وبرنامج عمل ديربان وعدم إدماجها في القانون والممارسة على الصعيدين الوطني والدولي. وشددت على أهمية العمل من أجل تمكين جميع الفئات المتأثرة بالعنصرية والتمييز العنصري.

85- وأشار الأمين العام للرابطة الدولية لمناهضة التعذيب، روجر وبرهام، إلى أهمية نقل الكفاح ضد العنصرية من الحدود الجغرافية والسياسية إلى جدول أعمال حقوق الإنسان.

86- وأوصى أحد ممثلي المجتمع المدني بأن تعترف جميع البلدان الأوروبية بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي بوصفها جريمة ضد الإنسانية وأن تعاقب من يدعون إلى كراهية المنحدرين من أصل أفريقي والخصومة معهم. واقترح الممثل إعادة النظر في المادتين 28 و109 من ميثاق الأمم المتحدة لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد، واقترح دراسة نماذج اقتصادية بديلة تركز على مرحلة ما بعد النمو. واقترح وضع مخطط للعدالة الاقتصادية للمنحدرين من أصل أفريقي، على غرار أهداف التنمية المستدامة، من أجل قياس التقدم المُحرز في التصدي للعقبات النظامية والهيكلية التي تحول دون إتاحة الفرص للمنحدرين من أصل أفريقي، وتوفير أهداف قابلة للقياس لمعالجة الفئات الاقتصادية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

87- يشكر الفريق العامل الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني على مشاركتهم الفعالة في المناقشات.

ألف - الاستنتاجات

88- يلاحظ الفريق العامل أن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي في الأرض والعمل والملكية الفكرية والابتكار وحقوقهم الإيجابية حوّلت باستمرار إلى سلع خاضعة للاستغلال منذ التجارة في الأفارقة المُستعبدين والاتجار بهم. ويُعد التوقع المستمر لتوافر السود وإمكانية التخلص منهم إرثاً استعماريّاً قوياً بشكل خاص.

- 89- ويُنظر إلى المنحدرين من أصل أفريقي، على مرّ التاريخ وفي الوقت الحاضر، على أنهم أهداف لتحقيق النفوذ الاقتصادي، وليسوا عناصر للابتكار الاقتصادي، ويتعرضون للاستغلال. وقد شمل ذلك تدهور الإنتاج المعرفي للسود وإسهامهم في الابتكار والقيادة على مستوى العالم.
- 90- إن ضمان الإنصاف والمساواة في الوصول والتمكين الاقتصاديين ينبغي أن يحافظ على مبادئ حقوق الإنسان الأساسية في مجال الحقوق الاقتصادية، مع السعي إلى النهوض بجدول أعمال تحرري حُرْم منه المنحدرون من أصل أفريقي في سياقات متنوعة.
- 91- وتُعدّ مناهضة السود مبدأً تنظيمياً، حتى في الأماكن المتعددة الإثنيات، لحشد السلطة السياسية والثروة الاقتصادية، وللتوافق مع مصالح المستعمرين السابقين، وتسهيل هيمنة الشركات واستلاب الدولة.
- 92- وتشكّل ديون السود، أو النظم والسياسات التي عززت بفعالية عدم الاستقرار واستنزفت الأصول من الأفراد والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي من خلال الأدوات المالية، عبئاً على المستويات الوطنية والمجتمعية والفردية. وتتجذر المديونية في الاسترقاق الذي يحرم الأفارقة من حريتهم وأسرهم وأقاربهم وهويتهم ولغاتهم وسبل عيشهم التقليدية وممتلكاتهم ورفاههم، ويحرمهم في كثير من الحالات من حياتهم، ويحط من قدر الثقافة الأفريقية، وينكر تاريخ أفريقيا، ويقلل من قيمة المعارف ونظم التعليم الأفريقية ويقوضها. وفيما يتعلق بالتحرر، تُرك العديد من الأفارقة بدون أصول مادية، وفي الحالات القليلة التي ينص فيها القانون على ما ينبغي أن تكون عليه هذه الأصول، كان الامتثال محدوداً. وتضخمت مديونية السود في ظل الاستعمار والعزل والفصل العنصريين، وأعيد تعبيتها وأهديت للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي عند الاستقلال. وتبقي مع الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، بصرف النظر عن خيبة الأمل والحرمان، الأمل والقدرة على الصمود والقدرات والإمكانات الفطرية والتصميم والبراعة والوحدة والحلفاء الكافين هنا وهناك لصياغة حياة جديدة.
- 93- وتبرز الحالة في هايتي بوصفها رمزاً لجميع الفئات الأدبية والأخلاقية والقانونية فيما يتعلق بأولئك الذين فكروا في الاسترقاق والاستعمار والفصل والإهانة. ويتردد صدى الحالة في هايتي، بدرجة أقل، في كل حالة يحدث فيها الاسترقاق والاستعمار، حيث "يَعْوِض" المعتدون عن خسارتهم، ويُترك الضحايا عُرضة لمزيد من طبقات الحرمان الاقتصادي والسرقة الصريحة. إن فرض الديون القاصمة الرامية إلى إعادة استعمار هايتي، من بين دول أخرى، دليل على الاستخفاف المستهدف والمتعمد بالإنسانية وحقوق الإنسان للشعوب. وقد حالت الديون أيضاً دون قدرة الدول ذات السيادة على رعاية سكانها بصورة كافية.
- 94- ولا تزال الهياكل والنظم والسياسات والممارسات في مرحلة ما بعد الاستعمار تحاكي القصد والغرض اللذين حُددتا أثناء الاسترقاق والاستعمار في الجوانب المتقاطعة للمجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والجماعية، مما يعرّض المنحدرين من أصل أفريقي لموجة ثالثة من الحرمان والمشقة الاقتصادية (وغيرها من الأشكال). وتوجد هذه الهياكل والنظم والسياسات والممارسات في مجالات المصارف والمالية، والتأمين والضرائب، وحقوق الأراضي واستخدام الأراضي، وتقييد الدول القومية بأكملها بمطالب الصناعات الأولية والاستخراجية، والشروط غير العادلة وغير المتكافئة للتجارة الدولية، والتعليم والتنشئة الاجتماعية غير الملائمين البعيدين عن الممارسات والسلوكيات التقليدية، مثل زراعة واستهلاك الذرة والخضروات الجذرية على نطاق واسع.
- 95- وقد أنفقت الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تضم الكثير من السكان السود والمعرّضة بشكل خاص لصدّات المخاطر الطبيعية الشديدة وتغير المناخ، في تسديد الديون أكثر مما تلقت في إطار تمويل المناخ بواقع 18 ضعفاً. وبينما كانت الحكومات والملكيّات وطبقة التجار مشاركة في المقام الأول في

مديونية السودان، فقد ساهمت الأنظمة الاستبدادية الدينية في أوروبا - ولا تزال تساهم - في تلك المديونية. وفي بعض الحالات، كانت المشاركة مباشرة، وفي حالات أخرى توفّر غطاءً للمشاركين بشكل مباشر.

96- وتأثير تلك الهياكل والنظم الخبيثة تراكمي، وحتى مع تغير التشريعات والتغير البطيء للهياكل والنظم، كان ذلك التغير ضئيلاً ومتأخراً وبطيئاً للغاية، مما ترك ملايين الناس في الماضي وأكثر منهم في الحاضر يعانون من العواقب. ويتزايد وعي المنحدرين من أصل أفريقي بضرورة اتخاذ خطوات، مع العديد من الحلفاء، لعكس مسار السياسات، وتفكيك الهياكل، والدعوة إلى الانتصاف، والمُضي قدماً في بناء رفاهم وثرواتهم وإعادة بنائها، كما تتزايد مشاركتهم الواضحة في اتخاذ تلك الخطوات والمجاهرة بأرائهم بشأنها. وعلى المستوى الفردي، نجا العديد من المنحدرين من أصل أفريقي من عبء المديونية و/أو أقلتوا منه. ويجب أن ينصب التركيز على تخليص جميع الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي من عبء الديون على المستويات الفردية والمجتمعية والوطنية.

97- إن ارتفاع معدل عدم المساواة الذي يعاني منه المنحدرين من أصل أفريقي متجذر في نزع الملكية الاستعماري والاستغلال العنصري، ولا يزال يمتد في المقام الأول على طول الفجوة العرقية.

98- ويشير انتشار الاغتراب الاقتصادي والاجتماعي السياسي للمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي إلى أن التحول إلى العدالة الاقتصادية والتعويضية ضروري للخروج من المأزق.

99- وغالباً ما تتركز النساء المنحدرات من أصل أفريقي في العمالة غير النظامية وغير المستقرة. ويتقاضين أجوراً أقل من الرجال، ويقمن بالمزيد من الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

100- وتؤثر أوجه الإجحاف الرقمي تأثيراً شديداً على الشباب على مستوى العالم، وتسهّل انتشار المعلومات المضللة والمغلوبة، وتقيد الفرص الاقتصادية والنجاحات للمنحدرين من أصل أفريقي.

101- وكانت العمليات الاستخراجية وإدارة الصناعات الاستخراجية مدمرة للمنحدرين من أصل أفريقي في العديد من البلدان، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، دون توفير مستويات معيشية مناسبة أو وظائف أو مزايا واضحة أخرى، في كثير من الأحيان. ولم تعوّض المعونة الإنمائية هذا الاستغلال، ولم تخفف من حدة الفقر المستمر في معظم البلدان الغنية بالموارد في العالم.

102- وتكلفة الاقتراض أعلى فعلياً بالنسبة إلى الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، وهو شكل حديث من أشكال العنصرية النظامية، حيث تتطوي قرارات الجدوى وتقديرات الجدارة الائتمانية على عقليات استعمارية.

103- ويؤدي عدم المساواة في الحصول على الموارد التعليمية الرئيسية، بما في ذلك التدريس الماهر والمناهج الجيدة، إلى عوائق كبيرة أمام المنحدرين من أصل أفريقي عبر الأجيال.

104- وقد أثبتت الاتحادات الائتمانية والتعاونيات والدوائر، التي تعتمد على القواسم اللغوية المشتركة والقيم والمبادئ والأخلاق والتنوع في الكفاءة التجارية، القدرة على تمكين المنحدرين من أصل أفريقي. وتتبنى هذه الآليات قيادة الأعمال التعاونية وتستخدم اللغة وتولي زمام الأمور محلياً استخداماً استراتيجياً لتعزيز ثقافة الاعتماد على الذات والثقة.

105- وهناك زخم يدفع إلى ضرورة عالمية للعدالة التعويضية والتحول من الخطابة إلى الواقع في أنحاء كثيرة من العالم. وفي أفريقيا، هناك زخم متزايد على مستوى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، باتجاه تنشيط حملة مدروسة بعناية وتأن تضم أصحاب مصلحة متعددين. وفي أمريكا اللاتينية، عقدت كولومبيا مؤتمراً عالمياً حول جبر الأضرار في عام 2022، بالإضافة إلى الخطوات العملية التي اتخذتها ولاية كاليفورنيا، وإعادة بعض البلدان الأوروبية بعض القطع الأثرية الثقافية إلى أفريقيا، من بين أمور أخرى.

- 106- ومن بين العوائق الملحوظة التي تحول دون حصول المنحدرين من أصل أفريقي فوراً على سبل الجبر إنكار المسؤولية استناداً إلى القانون الدولي الانفرادي أو الاستعماري؛ والشكوك غير المتناسبة والتساؤلات بشأن قدرة المنحدرين من أصل أفريقي على إدارة الأصول؛ والتمثيل المفرط لمرتكبي الانتهاكات (السابقين) والمصالح في عمليات جبر الضرر؛ ورفض قضية المنحدرين من أصل أفريقي أو التقليل من شأنها.
- 107- والعدالة الاقتصادية وجبر الضرر يعزز كلٌ منهما الآخر. ومن شأن سبل الجبر المتناسبة والملائمة والسريعة والكافية أن تعطل الحلقة المفرغة لاستغلال الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي وتتهيأ، وأن تُهيئ سبلاً للحصول على الموارد وإعادةتها.
- 108- وتُعد العدالة التعويضية للمنحدرين من أصل أفريقي مسألة منطقية، وتعود بالنفع على البشرية. وتشمل إعادة الأصول والقطع الأثرية الثقافية، وتتطلب حواراً جديداً وتبادلات ثقافية وشراكات. وتُعيد ضبط العلاقات الدولية على أساس الثقة والأمانة والاحترام المتبادل.
- 109- ويعود تاريخ نضال أفريقيا من أجل تحقيق العدالة التعويضية إلى تسعينيات القرن العشرين، وهي متجذرة في عمل مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي الآن)، إذ عُقد أول مؤتمر أفريقي معني بالتعويضات في عام 1993، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وحكومة نيجيريا.
- 110- ويرحب الفريق العامل بالجهود الحالية الرامية إلى إنشاء جبهة موحدة للعدالة، ودفع التعويضات، وبذل جهود مشتركة من جانب أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي للنهوض بالعدالة التعويضية، بالتعاون مع منتدى القضاة والحقوقيين الأفارقة.
- 111- ويثني الفريق العامل على اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لقرارها بشأن "خطة تعويضات أفريقيا وحقوق الإنسان للأفارقة في الشتات والمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم". وتشمل العناصر الرئيسية لهذا القرار الرائد إدراج أشكال الرق المعاصرة في خطة التعويضات الأفريقية، والدعوة إلى إشراك المجتمع المدني في وضع تصور لخطة العدالة التعويضية لأفريقيا. ويفخر الفريق العامل بإسهامه في هذا الإنجاز الهام.
- 112- وتقدم بوروندي نموذجاً للمطالبة الأفريقية بجبر الأضرار، حيث تمكنت من إبرام اتفاق مع بلجيكا بشأن تعويض قدره 36 مليار يورو عن تأثير الاستعمار على الونام الإثني داخل بوروندي، وعن أخذ السلطات الاستعمارية السابقة الأطفال المزدوجي العرق قسراً إلى بلجيكا.
- 113- وإعلان وبرنامج عمل ديربان هما أشمل إطار للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب. وقد أدى هذا الإطار، الذي اعتمده الجمعية العامة في عام 2002، على وجه الخصوص إلى (أ) تعزيز مفهوم المنحدرين من أصل أفريقي؛ و(ب) إنشاء أدوات هامة لمكافحة العنصرية على الصعيد الدولي؛ و(ج) الاعتراف بأهمية التدابير أو الإجراءات الإيجابية باعتبارها ضرورية للتغلب على آثار العنصرية في المجتمع؛ و(د) إدراج مكافحة العنصرية في جداول الأعمال الوطنية.
- 114- وجاء إعلان وبرنامج عمل ديربان نتيجة لتوافق في الآراء قائم على التضامن العالمي في كل من المرحلة التحضيرية وأثناء التفاوض على النص. وقد تم التوصل إلى صيغة توافقية بعد جهود مكثفة على جميع المستويات، مما جعل إعلان وبرنامج عمل ديربان وثيقة عالمية وشاملة حقاً. ولا يوجد في النص ما هو مُعادٍ للسامية أو يمكن تفسيره على هذا النحو.
- 115- ومن بين العناصر الرئيسية التي طالب بها المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب جبر المظالم التاريخية المتمثلة في استرقاق الأفارقة

والاستعمار. وعلى وجه التحديد، قدّم المؤتمر العالمي اعترافاً بأن الفقر والتخلف والتهميش والتفاوتات الاقتصادية كلها مرتبطة بالتمييز العنصري، وأن التمييز العنصري يُبقي البلدان في حالة فقر.

116- وتستند حجة بعض الدول المعارضة للدعوة إلى جبر الأضرار إلى المنطق القائل إن التجارة في الأفارقة المُستعبدِين والاتجار بهم والاستعمار لم يشكّلوا، في ذلك الوقت، انتهاكات للقانون الدولي. وهذا مثال مَرَوِّع على ثقافة الإنكار، بالنظر إلى دور تلك البلدان في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتركات المستمرة للفظائع العنصرية المنهجية. وقدمت بعض هذه البلدان نفسها تعويضات كبيرة جداً للمُستعبدِين وقت إلغاء الرق.

117- ويكتسي الفهم التاريخي لمظاهر العنصرية والتمييز العنصري أهمية في الكفاح من أجل القضاء عليها. ويوفر إعلان وبرنامج عمل ديربان هذا المنظور التاريخي الهام، خلافاً لللكوك غير التاريخية الأخرى، مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي لا تفكك جذور التمييز العنصري.

118- ويخلص الفريق العامل إلى أن المظالم التاريخية قد أسهمت بلا شك في التخلف والتفاوتات الاقتصادية. وينطوي الفقر المتوارث عبر الأجيال على خطر استمراره بلا هوادة. وينبغي للدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية أن تنظر في الرابط بين الاسترقاق والاستعمار الذي أدى إلى التخلف، بما في ذلك تجسيده في السياسات الإنمائية.

119- وأخيراً، يسلم الفريق العامل بأن النجاح الاقتصادي، حتى عندما يكون استغلالياً واستعبادياً، كان معترفاً به تاريخياً بوصفه عامل تأهيل لا عامل استبعاد؛ وبأن البلدان، والشخصيات التاريخية البارزة، والمؤسسات والكنيسة والجامعات اكتسبت الثروة والمكانة من استرقاق المنحدرين من أصل أفريقي؛ وبأن خطر تلك الدينامية الاستغلالية لا يزال قائماً حتى اليوم.

باء - التوصيات

120- ينبغي للدول الأعضاء أن تتصرف بمسؤولية بما يحق للمصالح الفضلى للمنحدرين من أصل أفريقي، وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تتقيد بهذه المبادئ في سياساتها وممارساتها الداخلية والخارجية.

121- وينبغي لجميع أصحاب المصلحة تعزيز الوعي وتحسين التثقيف العام وتحليل أسباب مديونية السود والعواقب المترتبة عليها، والتكلفة التي لا يتكبدها المنحدرين من أصل أفريقي فحسب، بل البشرية أيضاً.

122- ويجب على البرلمانين أن يعتمدوا أطراً تشريعية فعالة لتفادي المديونية القسرية وتنظيم الهياكل والنظم والسياسات المالية لرصد وتقييم أسباب عبء المديونية وعواقبه على الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي بشكل صارم.

123- ويجب على المنظمات الدينية أن تُعَدِّم المساواة العرقية وأن تعظ بها وتمارسها في جميع المجالات، بما في ذلك على وجه التحديد في مجال اكتساب المعارف والمهارات والأصول المادية وإدارتها.

124- وينبغي للدول الأعضاء، والمنظمات الدينية، والأمم المتحدة وغيرها من الكيانات أن تتخذ تدابير إيجابية لتعزيز مشاريع السود ودعمها.

125- ويجب على الدول الأعضاء أن تدير الصناعات الاستخراجية بفعالية من خلال الشفافية والرقابة والمساءلة الصارمة.

- 126- وينبغي للحكومات والقطاع الخاص زيادة حجم الأموال المنخفضة الفائدة المتاحة على المدى الطويل للبلدان التي يحكمها المنحدرون من أصل أفريقي.
- 127- وينبغي للدول الأعضاء أن تخفف من عبء الديون عن البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، بما في ذلك ديون مؤسسات التمويل البالغ الصغر، وأن تنفذ قواعد مسؤولة للإقراض والاقتراض لمنع هروب رؤوس الأموال الناجم عن الديون.
- 128- وينبغي للدول الأعضاء أن تجري مراجعات لإجراءاتها التاريخية والمعاصرة، وأن تسدد المدفوعات التي أخذت ظلماً، وأن توفر التمويل لتحقيق تطلعات المنحدرين من أصل أفريقي.
- 129- وينبغي لشركاء التنمية أن يتعاونوا مع القطاع الخاص لإنشاء أدوات مالية جديدة ومبتكرة تزيل المخاطر الناجمة عن الاستثمارات، ومن أمثلة تلك الأدوات السندات الخضراء ومبادلة الديون بتدابير متعلقة بالمناخ أو مبادلة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة.
- 130- وينبغي للدول الأعضاء أن تحد من هروب رؤوس الأموال عن طريق منع النُخب من تصدير النقد وأصول الدولة إلى الملاذات الغربية، وأن تواصل الجهود الرامية إلى استعادة الأصول المسروقة.
- 131- وينبغي للدول الأعضاء أن تستفيد من رأس مال الشتات من أجل التنمية من خلال تحسين الإدارة الاقتصادية، وغرس الثقة في الحوكمة السياسية والاستقرار الاجتماعي، وإنشاء صناديق استثمارية وطنية للتنمية، وسندات الشتات، والتحويلات المالية الجماعية، والأعمال الخيرية للشتات، ومنصات التمويل الجماعي، والاستثمار المباشر للشتات.
- 132- وينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة أن تدعم إنشاء وكالات مستقلة ومملوكة ملكية عامة معنية بتقدير الجدارة الائتمانية لتقييم الجدارة الائتمانية للبلدان الأفريقية وغيرها من البلدان ذات الأغلبية السوداء تقيماً أكثر إنصافاً وشفافية.
- 133- وينبغي للدول الأعضاء أن تعالج أوجه عدم المساواة في سوق العمل بضمان الحصول على عمل لائق.
- 134- وينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ مبادرات خاصة بالمنحدرين من أصل أفريقي، مثل قروض الأعمال التجارية الصغيرة لأصحاب المشاريع المنحدرين من أصل أفريقي، والتدابير الإيجابية في برامج التوظيف والتدريب أو الإلحاق بالعمل، والمنح الرامية إلى معالجة الإجراءات البيروقراطية وغيرها من التكاليف الإضافية التي يتكبدها أصحاب الأعمال التجارية المنحدرون من أصل أفريقي.
- 135- وينبغي للمجتمع المدني أن يعتمد ممارسة متحررة من الاستعمار في التعرف على أوجه عدم المساواة التاريخية وسرد قصص المنحدرين من أصل أفريقي بطريقة متأصلة في وجدانهم الجماعي وتستند إلى مبادئ العدالة التعويضية.
- 136- وينبغي للحكومات أن تدعم إقامة شبكات أعمال للسود أو إنشاء مبادرات مماثلة في المجتمعات المحرومة.
- 137- وينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى تحقيق الإنصاف الرقمي للمنحدرين من أصل أفريقي بوسائل منها، على سبيل المثال، إعلان للحقوق الرقمية للمنحدرين من أصل أفريقي يحدد الحماية المعيارية لهم من جانب الدول والشركات الخاصة. ويجب النظر إلى الإنصاف التكنولوجي من خلال عدسة متقاطعة.

- 138- وينبغي للدول الأعضاء أن تعزز تعليم المنحدرين من أصل أفريقي، وأن تنظر في سبل الانتصاف المناسبة للطلاب والمعلمين في حالة استهدافهم بالتمييز العنصري.
- 139- ويجب على الدول الأعضاء وقطاع الشركات ضمان انتباه أصحاب المصلحة إلى العقوبات الهيكلية التي تعترض التجارة الدولية والأعمال المصرفية ونظم التأمين والتمويل.
- 140- وينبغي للمجتمع المدني أن يطور أدوات إعلامية وثقافية عامة مبتكرة للإلمام بالأمور المالية وزيادة الأعمال.
- 141- وينبغي للدول الأعضاء أن تقدم الدعم الحكومي والتأمين للشركات المملوكة للسود والاتحادات الائتمانية والتعاونيات.
- 142- وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم سبل الجبر للمنحدرين من أصل أفريقي التي تضع العدالة في بؤرة الاهتمام، وتعطي الأسبقية لمصالح الضحايا ووجهات نظرهم، وتنظر في النظم والهيكل التي ترتكب الضرر، وتتصدى لإذئاب الشركات والأفراد.
- 143- وينبغي للدول الأعضاء والمجتمع الدولي تحرير القانون الدولي من الاستعمار لإزالة الحواجز الأيديولوجية التي تحول دون تكوين وجهات نظر منصفة بشأن الإذئاب والإيذاء، التي هي أساس العدالة التعويضية. وينبغي للدول الأعضاء أن تراجع مديونيتها وأن تعيد المدفوعات التي صودرت بالقوة.
- 144- وينبغي للأمم المتحدة أن تُدرج الحق في أراضي الأجداد في الإعلان المقترح لحقوق المنحدرين من أصل أفريقي.
- 145- وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل قيام المؤسسات المالية والإئتمانية بتصميم سياسات وبرامج ذات أهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس لتنمية المنحدرين من أصل أفريقي، مستنيرة ببيانات مصنفة حسب العرق.
- 146- وينبغي للحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
- 147- ويجب على الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني أن تفي بالتزاماتها بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وبرنامج أنشطة تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.
- 148- وينبغي للدول الأعضاء أن تعلن عقداً دولياً ثانياً للمنحدرين من أصل أفريقي، وأن تنفذه تنفيذاً كاملاً، بوسائل منها توفير الموارد ونشر المعلومات.

Annex

List of participants at the thirty-second session

A. Members of the Working Group

Dominique Day, Bina D'Costa, Catherine Namakula, Barbara Reynolds.

B. Member States

Algeria, Angola, Austria, Azerbaijan, Benin, Brazil, Burundi, Cabo Verde, Cameroon, Colombia, Côte d'Ivoire, Democratic People's Republic of Korea, Democratic Republic of the Congo, Djibouti, Dominican Republic, Honduras, Libya, Lithuania, Luxembourg, Malawi, Mexico, Russian Federation, South Africa, Sweden, Togo, Tunisia, Ukraine, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, United Republic of Tanzania and United States of America

C. International and regional organizations

European Union, Inter-American Commission on Human Rights, International Labour Organization, Organisation Internationale de la Francophonie, United Nations Fund for Population Activities Mexico, United Nations Fund for Population Activities Uruguay, United Nations International Children's Emergency Fund.

D. National Human Rights Institutions

Commission Nationale Indépendante des droits de l'homme du Burundi, New-Brunswick Human Rights Commission.

E. Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

Action Lab for Development, Association Carré Géo & Environnement, Geledés - Instituto da Mulher Negra, Commission africaine des promoteurs de la santé et des droits de l'homme, Commission of the Churches on International Affairs of the World Council of Churches, International Human Rights Council, International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, International Youth and Student Movement for the United Nations, Noble Institution for Environmental Peace Inc., Permanent Forum on Indigenous Issues, Presbyterian Church of Trinidad and Tobago, Samuel DeWitt Proctor Conference Inc, UNESCO Center for Peace.

F. Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council

Africa First Initiatives, African Australian Advocacy Centre, Agrupación Xangô, AkiDwa, AlphaZULU Advocates, Articulación Latinoamericana para el Decenio Afro, Association for the Defence of Homosexuality, Balanta B'urassa History and Genealogy Society in America, Cáritas Brasileira, Children of the Maafa (Recognition Justice & Development Project), Comisión Afrodescendiente del Sindicato del Personal Legislativo de Argentina, Comité Ujamaa, Cumbé Africa, Fondation Mulumba International pour les Personnes d'Ascendance Africaine, Future Foundation for Development and Peacebuilding, International Civil Society Working Group for Permanent Forum on People of African Descent, Independent Social Development Association, Ingwee, Instituto Simón Bolívar para la Paz y la Solidaridad entre los pueblos, International Decade for People of African Descent

Assembly – Guyana, International Association for Human Rights and Social Development, International Decade of People of African Descent coalition UK, Maison des Savoirs Noirs, Mbekweni Eco Club, Mibeko, National Union for Development of the Poorest Groups Yemen, Native African Tribe, People of African Descent Belgium Observatory, Peregum Black Reference Institute, Plataforma internacional de afrodescendientes y africanos (cumbre internacional), Red de Organizaciones Afrovenezolanas, Red Nacional de Juventudes Afromexicanas, Salifu Dagarti Foundation, Southern Poverty Law Center, The Afrodescendant Nation, The Association of Mixed Race Irish, The Black Policy Institute, The Caucus of Africans American Leaders Of Maryland, The Huddle – North Melbourne Football Club.

G. Others

District Court of Saint Lucia, Ecuador Instituto del Altos Estudios Nacionales, Edoigiawerie and Company LP, Legal Aid South Africa, NOEL Universal Consult, Nova University of Lisbon, University of Ghent, University of Pretoria, Ms. Acerin Collier, Mr. Biruk Gebretensae Tigrayan Refugee, Ms. Jocelyn Bartholomew, Mr. William Gracienne, Mr. Andre Henry.

H. Panellists and presenters

Mr. Mohamed Ezzedin Abdel Moneim, Chairperson of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights, Ms. Sonita Alleyne, Master, Jesus College Cambridge, Mr. Terrence Blackman, Associate Professor of the Department of Mathematics and School of Science, Health and Technology Medgar Evers College, City University of New York, Ms. Yvonne Apiyo Brändle, Pan African Women's Association (PAWA) Switzerland, Dr Sefa Awaworyi Churchill, Professor of Economics, RMIT University, Mr. Colin Bartholomew, Cipriani College of Labour & Co-operative Studies, Trinidad & Tobago, Ms. Josette Bruffaerts-Thomas, President Haiti Futur et Haiti Patrimoine, Ms. Epsy Cambell Barr, Chairperson of the Permanent Forum on People of African Descent, Dr Rosa Campoalegre Septien, Center for Psychological and Sociological Research, Nelson Mandela Chair of Studies on Afro-Descendants, Cuba, Ms. Roberta Clarke, Commissioner, Inter-American Commission on Human Rights, Ms. Asher Craig, Deputy Mayor, Bristol City Council, Ms. Emelda Davis, Councillor, City of Sydney Council, Ms. Amara C. Enyia, Global Black Movement for Black Lives Institute on Race, Power, and Political Economy, Mr. Benjamin Fields, The Black Economists Network, Ms. Mojankunyane Gumbi, Special Adviser to the Secretary General for addressing racism in the workplace, Dr. Bonny Ibhawoh, Member of UN Expert Mechanism on the Right to Development, Mr. Oumaria Mamane, Member of the Committee on Migrant Workers, Mr. Nigel Hughes, Partner - Hughes, Fields & Stoby, Georgetown, Guyana, Ms. Gay McDougall, Member of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination, Mr. Abdul Minty, Ambassador to the International Atomic Energy Agency, H.E. Mr. Mxolisi Nkosi, Permanent Representative of South Africa to the United Nations Office at Geneva, Ms. Esther Ojulari, Consultant in Human Rights and Displacement, Mr. Martin Okumu-Masiga, Secretary General of the Africa Judges and Jurists Forum, Mr. Olanrewaju (Larry) Olomofe, Executive Director, PAD Link, Mr. James Omolo, Afryka Connect Foundation, Ms. Mavis Owusu-Gyamfi, Executive Vice President, African Center For Economic Transformation, Ms. Edna Roland, Chair of the Group of Independent Eminent Experts, H.E. Ms. Marie-Chantal Rwakazina, Chair Intergovernmental Working Group on the Effective Implementation of the Durban Declaration and Programme of Action, Rt Hon Patricia Scotland KC, Secretary-General of the Commonwealth, Mr. Abdoul Aziz Thioye, Chief of Branch, OHCHR, Mr. Roger Wareham, Secretary-General of the International Association Against Torture, Ms. Attiya Waris, Independent Expert on foreign debt, other international financial obligations and human rights, Mr. Breon Wells, The Daniel Initiative consulting firm, Lord Simon Woolley, Master, Homerton College Cambridge.